النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في العراق

١٩٨٧-٢٠٠٧

د.حسين جعاز ناصر

جامعة الكوفة–كلية التربية للبنات

المقدمة:

إن العلاقة بين النمو السكاني وتأثيراتها في التنمية هي علاقة متبادلة ذات اتجاهين. وإذا كان النمو السكاني تفسره متغيرات الخصوبة والوفيات والهجرة، فهذه المتغيرات ذاتها تفسرها عملية التنمية، ولكن يمكن النظر الى السكان كمستهلك من جانب وكمنتج من جانب آخر، وزيادتهم تعني زيادة الافواه التي تطلب الطعام من جهة وزيادة الايدي القادرة على العمل من جهة أخرى .وعلى الرغم من اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة وكثيراً من دول العالم يمثل هذه الدراسات، إلا أن البحث العلمي في هذا المجال على مستوى القطر خاصة والوطن العربي بشكل عام يعد محدداً للغاية. وبهدف تفادي التكرار في نقص الجوانب ، فأن هذا البحث يسعى الى تحديد طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الحضرية في العراق ومدى اختلاف هذه العلاقة عما توصلت اليه دراسات اخرى في العراق او في الدول العربية، وحيث أن النمو السكاني وتأثيراته لا تظهر الا على المنظور البعيد، فإن الدراسة ستتولى تحديد مدى تأثير النمو السكاني لسكان العراق على التنمية وستحاول الدراسة الإجابة على السؤال الذي يتمثل في:-

هل سيكون النمو السكاني لسكان العراق عائقاً أم ميسراً لمسيرة التنمية على المدى الطويل. وتتمثل منهجية البحث بما يتعلق بالعلاقة بين النمو السكاني والتنمية باعتماد المعلومات والبيانات المتوافرة عن السكان والتنمية في العراق للمدة ١٩٨٧- ٢٠٠٧ وسيحاول البحث من خلال تحليل البيانات المتاحة عن النمو السكاني والتنمية ومن خلال الفرضيات الاتية:

١- اختلاف معدلات النمو السكاني للقطر من مدة لأخرى. ومن الصعب إخضاع آثارها على التنمية الحضرية لاختلاف معدلاتها .

٢- كفاءة استغلال العنصر البشري وأثره في تحديد مستويات التنمية.

٣- إصلاح الخلل في الهياكل الاقتصادية وأساليب استغلال الموارد التي تحدد نوعية تأثير النمو السكاني على مستويات التنمية وقد اقتصرت الدراسة التي نحن بصددها على تناول النمو السكاني في العراق والعلاقة بين تزايد السكان ومستويات التحضر فضلا عن تناول التحضر والعناصر المسببة له ومستقبل النمو السكاني وعلاقته بمستويات التنمية.

المبحث الأول: النمو السكاني في العراق

بغض النظر عن طبيعة البيانات الديموغرافية في العراق من حيث قصورها وعدم دقتها أحياناً فأن كافة المؤشرات تشير الى استمرار نمو السكان بمعدلات مرتفعة و بمستوى يقرب من الثبات [١]. وتبعاً لسنوات التعداد التي جرت في العراق من ١٩٨٧- ١٩٩٧ التي يوضحها الجدول رقم (١) فأن عدد

---

(١) عباس فاضل السعدي، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق، مجلة كلية الآداب/ جامعة بغداد، العدد ٥٢، ٢٠٠١، ص١٥٠.

السكان في تزايد مستمر من ١٦.٣٣٥.١٩٩ نسمة عام ١٩٨٧ الى ٢٢.٠٤٦.٢٤٤ نسمة عام ١٩٩٧ والى ٢٩.٦٨٢.٠٨١ نسمة عام ٢٠٠٧ وبمعدلات نمو مرتفعة بلغت ٣.٠ سنوياً خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٧ وهذا الارتفاع ناجم عن ارتفاع مؤشرات الخصوبة البالغة ١٤٦.٣ عام ١٩٩٧ [١].

جدول رقم (١) معدلات النمو السكاني في العراق بحسب النوع للمدة ١٩٨٧- ٢٠٠٧

سنة التعداد	عدد السكان الكلي	معدل النمو السنوي %		
		ذكور	إناث	مجموع
١٩٨٧	١٦.٣٣٥.١٩٩	٣.١	٣.٢	٣.١
١٩٩٧	٢٢.٠٤٦.٢٤٤	٢.٧	٣.٤	٣.٠
٢٠٠٧	٢٩.٦٨٢.٠٨١	٢.٨	٣.١	٢.٩

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد السكاني للإعلام ١٩٨٧، ١٩٩٧، جدول (٢٤)، ص٥٠، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تقديرات السكان عام ٢٠٠٧.

أما المرحلة ١٩٩٧- ٢٠٠٧ فقد أنخفض معدل النمو قليلاً قياساً بالمدة السابقة فبلغ ٢.٩٪ وهو يعكس تناقص السكان بسبب الوفيات أو الهجرة إلى الخارج خلال العدوان الثلاثيني وما رافقها من حصار اقتصادي.ويوضح الجدول رقم (١) أن معدل نمو السكان الذكور ينحدر بشكل واضح عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٧ وهذا الانخفاض يرجع إلى الهجرة الخارجية للذكور والحصار الاقتصادي والحرب الثلاثينية ساهمت جميعها في انخفاض معدل نموهم قياساً بمعدل نمو الإناث .في حين يتباين نمو السكان بحسب البيئة فإن معدلاتهم تشير الى ارتفاع مستوياتها في المناطق الحضرية الى ٤.٣٪ عام ١٩٨٧ مقابل ١.٩٪ لسكان الريف جدول رقم (٢) وهذا يعكس الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر وانخفض المعدل الى ٣.٧ مقابل انخفاض نظيره في المناطق الريفية الى ٢.٧٪ عام ١٩٩٧ كما انخفض ايضاً خلال عام ٢٠٠٧ الى ٣.٢٪ للحضر مقابل ٢.٤٪ للريف وقد تؤشر ايضا حالة الهجرة المستمرة الى الحضر وعلاقة ذلك في التأثير على مستويات التنمية الحضرية بشكل خاص ، والآثار المترتبة على العلاقة بين النمو السكاني والتنمية قد تكون سلبية او ايجابية .

جدول رقم (٢)معدلات نمو السكان في العراق بحسب البيئة للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٧

نسبة التعداد	العدد الكلي للسكان	عدد السكان بحسب البيئة		معدل النمو السنوي %	
		حضر	ريف	حضر	ريف
١٩٨٧	١٦.٣٣٥.١٩٩	١١.٤٦٨.٩٦٩	٤.٨٦٦.٢٣٠	٤.٣	١.٩

(٢) حسين جعاز ناصر، تحليل جغرافي لمستويات الخصوبة السكانية في محافظة النجف عام ١٩٩٧، مجلة آداب البصرة العدد ٤٨ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣١ .

١٩٩٧	٢٢.٠٤٦.٢٤٤	١٥.٠٦٩.٠٤٨	٦.٩٧٧.١٩٦	٣.٧	٢.٧
*٢٠٠٧	٢٩.٦٨٢.٠٨١	١٩.١٤٧.٧٢٣	١٠.٥٣٤.٣٥٨	٣.٢	٢.٤

المصدر : حسب المعدلات اعتماداً على تعدادات السكان من ١٩٨٧-١٩٩٧

*** تقديرات السكان لعام ٢٠٠٧ .**

وفي العراق فأن النمو السكاني في الحضر يؤشر حالة الارتفاع وهذا يشكل بطبيعته عقبة أمام مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المشاكل الكثيرة التي ترافق ذلك ومن خلال شكل رقم (٢) نلاحظ ايضا ارتفاع مؤشرات نمو السكان الحضر. وفي ليبيا ارتفع معدل نمو السكان الحضر الى ٣.٦٪ عام ١٩٩٦ بسبب هجرة السكان من الريف الى المدن الليبية[١].

شكل رقم (١) **معدل النمو السنوي (%) في العراق بحسب البيئة للمدة ١٩٨٧ – ٢٠٠٧**

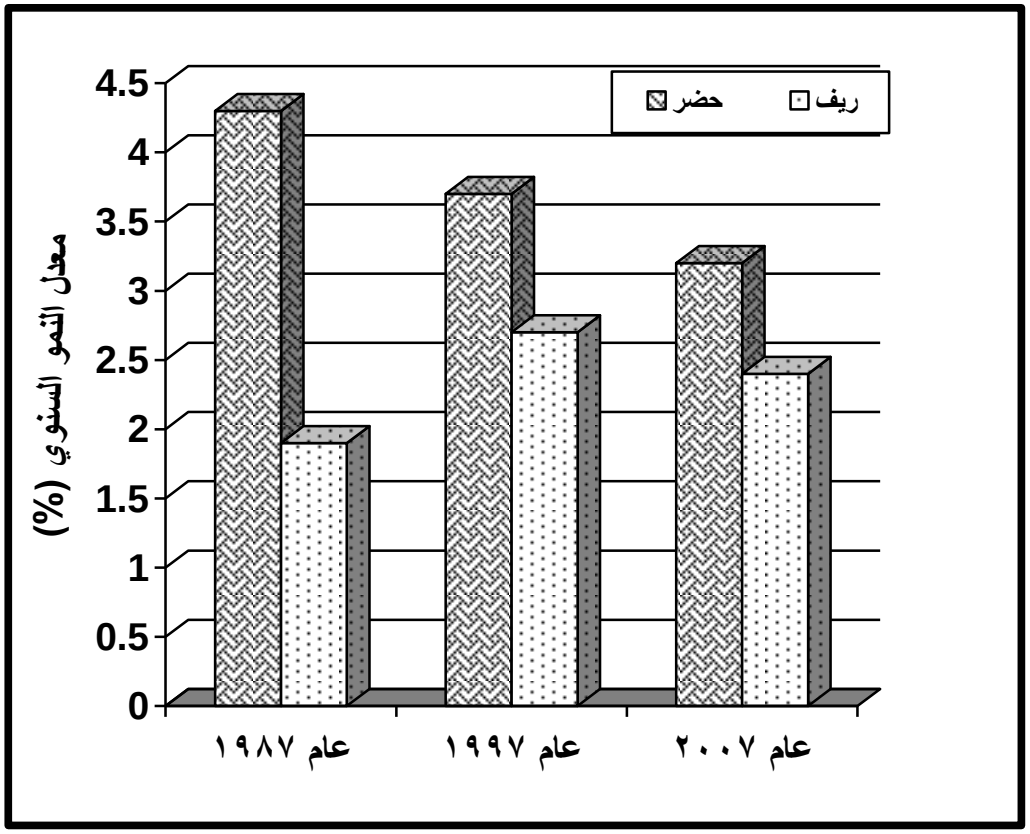

المصدر : جدول رقم (٢).

المبحث الثاني: العلاقة بين تزايد السكان ومستويات التحضر في العراق للمدة ١٩٨٧- ٢٠٠٧

يقصد بمستويات التحضر نسبة سكان المراكز الحضرية الى مجموع السكان، ولا شك أن العلاقة بين النمو السكاني من ناحية ونمو المراكز الحضرية من ناحية اخرى علاقة معقدة ومن خلال دراسات عديدة أوضحت تلك العلاقة تناولت ديناميكية النمو السكاني وديناميكية التحضر والعوامل المؤثرة بها. وللاستدلال على ديناميكية العلاقة بين السكان والتنمية على مستوى الأقاليم والمدن ومدى تعقد هذه العلاقة فقد أشار

(١) محمد علي مرزا ، النمو السكاني و تطور أحجام المراكز الحضرية في الجماهيرية الليبية ١٩٥٤-١٩٩٦ ، مجلة الآداب/الصادرة من كلية الآداب/ جامعة بغداد، العدد ٥٥، ٢٠٠٤ ، ص ٣٦٣.

(وإزارد W. lsard) [1] أنه مع ولادة كل طفل في مدينة تزداد حاجة تلك المدينة الى خدمات العاملين في القطاع الصحي، ومع هجرة عامل واسرته من مدينة الى أخرى فكلا المدينتين تتأثران بذلك. فيزداد حجم الإنفاق في مدينة الوصول بفعل هذا العامل واسرته ويزداد معه إنفاق المدينة على الخدمات المطلوبة .ويوضح الجدول رقم (٣) معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية في القطر ومنه يتضح تزايد عدد السكان الحضر من عام ١٩٨٧ البالغ ١١.٤٦٨.٩٦٩ نسمة ووصل عددهم الى ١٥.٠٦٩.٠٤٨ نسمة عام ١٩٩٧ حتى وصل الى ١٩.١٤٧.٧٢٣ نسمة عام ٢٠٠٧ وهذا التزايد الملحوظ له الاثر الواضح في مختلف خصائص التنمية البشرية الاقتصادية منها على سبيل المثال القوى العاملة. وتوفير المؤسسات التعليمية المختلفة لكوادرها المختلفة والصحية المختلفة ويتطلب ذلك مواكبة التطور في عدد السكان لتحقيق نوع من الكفاءة بين عدد السكان ومستويات التنمية التي تلبي حاجة تلك الاعداد. إذ بلغ عدد المحافظات التي تجاوز عدد سكانها المليون/ نسمة عام ٢٠٠٧ نحو ١٢ محافظة من أصل ١٨ محافظة أي أن نسبة المحافظات المليونية بلغت نحو ٦٦.٦٪ ملحق رقم (١) وخريطة رقم (١). كما أوضح استخدام التصنيف المرتبي للمدن فقد اتضح أن محافظات نينوى والبصرة ارتفع عدد سكانها عن المليون . إذ بلغ نحو(٠٩١, ٢,٨١١ ، مليون نسمة)(١,٩١٢,٥٣٣) على التوالي في حين انفردت محافظة بغداد بحجمها السكاني الذي تجاوز السبعة ملايين نسمة (ملحق رقم(١))أو ما يطلق اسم Metropolis وهذا بدوره سيزيد في مشاكل التنمية والتحضر الخدمات المختلفة

خريطة رقم (١)خريطة التوزيع النسبي لسكان المحافظات المليونية في العراق عام ٢٠٠٧

(١) صالح علي الهذلول، النمو السكاني بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٠٩، ٢٠٠٣، ص٥١.

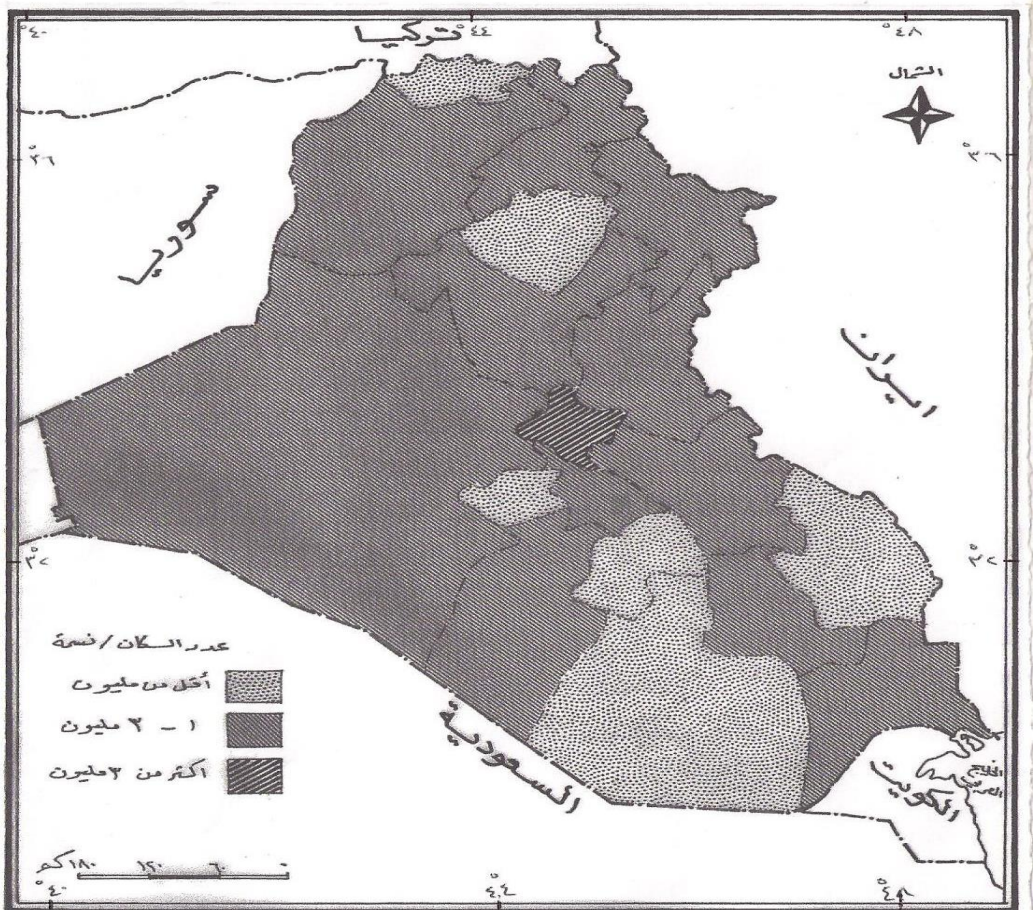

المصدر: ملحق رقم (١).

جدول رقم (٣) معدلات نمو السكان الحضر في العراق للمدة ١٩٨٧- ٢٠٠٧

السنوات	العدد الكلي للسكان	عدد السكان الحضر	%	معدل النمو
١٩٨٧	١٦.٣٣٥.١٩٩	١١.٤٦٨.٩٦٩	٧٠.٢	٤.٣
١٩٩٧	٢٢.٠٤٦.٢٤٤	١٥.٠٦٩.٠٤٨	٦٨.٣	٣.٧
٢٠٠٧	٢٩.٦٨٢.٠٨١	١٩.١٤٧.٧٢٣	٦٤.٥	٣.٢

المصدر: حسب المعدلات اعتمادا على تعدادات السكان ١٩٨٧-١٩٩٧ وتوقعات السكان عام ٢٠٠٧ .

ومن جهة أخرى يُلاحظ تباين نسبة السكان الحضر للمدة المدروسة من ٧٠.٢٪ عام ١٩٨٧ الى ٦٤.٥٪ عام ٢٠٠٧ ومعها ايضاً تباين معدلات لنمو السكان الحضر إذ انخفضت الى ٣.٢ بالألف عام ٢٠٠٧ وهذا دليل على تأثر ذلك المعدل بمتغيرات اقتصادية واجتماعية ساهمت في تباين تلك المعدلات. ومن خلال تناول الأسباب الرئيسة المسببة للتحضر يُمكن التعرف على واقع النمو السكاني وأثره في خصائص التنمية .

المبحث الثالث: العناصر المسببة للتحضر:

مما لا شك فيه أن التزايد المستمر في نسبة سكان المناطق الحضرية الى جملة السكان يستمد مصادره في أربع عناصر:

١- النمو السكاني.

٢- الهجرة الداخلية- الخارجية.

٣- ضم القرى الى المدن.

٤- القرارات الإدارية والتي بواسطتها تصنف التجمعات السكانية الريفية بأنها حضرية.

تختلف أهمية كل من العناصر الأربعة مع اختلاف مراحل التحضر فعندما تكون مستويات التحضر منخفضة نسبياً خاصة عندما يكون الفرق ضئيل بين معدلات الخصوبة لسكان الريف مقارنة بالمناطق الحضرية يكون عامل الهجرة أحد أسباب اختلاف معدلات النمو فقد بلغ معدل الخصوبة في الحضر ٢٩.٤ في الألف عام ١٩٩٧ مقابل ٣٣.٦ في الألف لنفس العام وهذا بالحقيقة ناجم عن ظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها القطر مما ساهم في زيادة حجم الهجرة الخارجية فقد قدر عدد المهاجرين خارج العراق نحو ٤.٦٥٠ مليون نسمة [١] عام ٢٠٠٥ الأوضاع التي يعيشها القطر. وقد انخفضت معدلات الخصوبة في العراق في أواخر القرن العشرين و أوائل القرن الحادي والعشرين.

وانعكست آثار هذه الانخفاض على معدل نمو السكان الحضر البالغ ٣.٢ في الألف عام ٢٠٠٧ (جدول رقم٣) .

٢- **الهجرة الداخلية والدولية:**يعد تغير حجم السكان ونموهم من بين أبرز النتائج الديموغرافية للهجرة [٢] لكون المجتمع السكاني يتصف بطبيعة ديناميكية بسبب التزايد أو النقص العددي للسكان.

وقد أشارت دراسات عديدة إلى هذه الآثار، منها دراسة عن أحدى محافظات القطر، أذ أظهرت دور الهجرة من الريف الى المراكز الحضرية التابعة لمحافظة السليمانية في ارتفاع معدلات النمو السكاني للمراكز الحضرية، ففي مدينة السليمانية بلغ معدل النمو ٧٪ في حين يقل عن ٤٪ لسكان الريف عام ١٩٨٧ مما أدى الى انخفاض حجوم القرى في العديد من نواحي واقضيه المحافظة ولاسيما نواحي خورمال وسيول وقلعة دزه وقضاء جمجمال [٣]. اذ ساعدت سهولة المواصلات وخدمات النقل الحديثة على زيادة الاتصال بين المناطق وخاصة بين الريف ومراكز المدن وقد شجع ذلك الكثير للانتقال والعمل في هذه المراكز (الحضرية) وخاصة المدن المقدسة مثل النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء [٤] في حين تركت الهجرة الدولية اثاراً قليلة ومحدودة على الوضع الديموغرافي في العراق، ومع ذلك فأن نسبة المهاجرين الى الخارج قد ازدادت في فترتي الستينات والتسعينات بشكل مفاجئ ففي عام ١٩٦٥ مثلاً بلغت نسبة العراقيين المقيمين في الخارج ٠.٦٪ في حين زادت هذه النسبة إلى ١.٢٪ عام ١٩٧٧ [٥] فضلاً عن آثار الحرب العراقية الإيرانية على معدلات النمو وبعد العدوان الثلاثي تغيرت الظروف وفرض الحصار الاقتصادي على العراق ومحدودية

---

(١) هاشم نعمة، هل من سياسة سكانية في العراق، شبكة الانترنيت، ٢٠٠٦.

(٢) حسين جعاز ناصر، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط، أطروحة دكتوراه (غ.م) مقدمة الى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١٦٨.

(٣) خليل اسماعيل محمد، الخصائص الديموغرافية لمدينة السليمانية، مجلة أبحاث صلاح الدين للعلوم الانسانية جامعة صلاح الدين مطبعة التعليم العالي، اربيل، العدد الأول، ١٩٨٩، ص١٩٥.

(٤) رياض ابراهيم السعدي، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧ – ١٩٦٥، ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى ، مطبعة دار السلام ، بغداد، ١٩٧٦، ص ٧٨

(٥) عباس فاضل السعدي، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق، مصدر سابق، ص١٦٣.

فرص العمل مما أضطر الى مغادرة أعداد كبيرة من العراقيين ولاسيما أصحاب الشهادات العليا، إذ أشارت بيانات منظمة (الاسكو) الى ان الهجرة الصافية السنوية خلال المدة ١٩٨٧- ١٩٩٧، حسب فئات العمر والجنس كانت سالبة لجميع الفئات العمرية، أي أن عدد المغادرين كان أكثر من الداخلين ومعدلاتها كانت عند الذكور أعلى مما هي عليه عند الإناث وبلغ عدد طالبي اللجوء من العراقيين في أوربا ١.٩١٠٤٠ نسمة للمدة ١٩٩٠- ١٩٩٩ [١] وقد أفرزت هذه الهجرة نتائج عدة منها استنزاف الفئات العمرية الشابة بين (١٥- ٤٤) نسمة مقابل انخفاض نسبة النوع إلى ١٠٠ عام ١٩٩٧ في مدينة بغداد على سبيل المثال وهذا الاختلال ناتج الحروب التي حصدت أرواح الألوف من الشباب فضلا عن الهجرة الخارجية المستمرة فضلاً عن تباين معدلات الخصوبة للمرأة العراقية في الخارج وأثاره على النمو السكاني للقطر وكما ساهمت تلك الهجرة في التأثير على النسيج الاجتماعي من خلال تمزيق وحدة العائلة العراقية اذ لا تستطيع العائلات الكبيرة من الهجرة أو اللجوء بكاملها [٢].

٣- القرارات الإدارية التي تصنف التجمعات السكانية الريفية بأنها حضرية: هنالك العديد من القرارات الإدارية التي تنص على فك ارتباط بعض الوحدات الإدارية وإلحاقها بوحدات إدارية أخرى.وللتعرف على حجم سكان الريف العراقي ونسبته من مجموع السكان يوضح الجدول رقم (٤) الآتي تلك الخصائص .

من الجدول رقم (٤) نلاحظ تباين نسبة سكان الريف وهذا دليل واضح على ضم أجزاء منه الى المدن إذ تراوحت النسبة بين (٢٩.٧- ٣٦.٢٪) للسنوات ١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ١٩٧٧. وقد صدرت قرارات عدة في عهد النظام السابق صنفت بعض مناطق الأرياف كمراكز حضرية منها إلغاء بعض النواحي وإلحاق مقاطعاتها إلى مراكز أقضية كما في محافظة صلاح الدين على سبيل المثال [٣]. فضلاً عن إضافة نواحي الطارمية والتاجي إلى بغداد بعد اقتطاعها من محافظة نينوى [٤] بالإضافة الى فك ارتباط ناحية التاجي بكافة حدودها الإدارية من قضاء الدجيل وإلحاقها بقضاء الكاظمية بمحافظة بغداد [٥]. وهناك عدد آخر من القرارات التي صدرت سابقاً والتي ساهمت في زيادة حجم المراكز الحضرية المضاف اليها تلك المقتطعات والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها على سبيل الاختصار والتوضيح فضلا عما سبق كما في الغاء ناحية الحيرة التابعة الى قضاء المناذرة وإلحاقها بقضاء المناذرة التابع الى محافظة النجف [٦] .

جدول رقم (٤)نسبة السكان الريف من اجمالي سكان محافظات القطر للمدة ١٩٧٧- ٢٠٠٧

---

(١) هاشم نعمة الموسوي، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البيئة السكانية، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٠٧، ٣٠٨، ص١٣٤، امستردام ٢٠٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٦ .

(١) المرسوم الجمهوري المرقم ٣٢١ في ٦/١١/ ١٩٨٧ والمرسوم الجمهوري المرقم ٩١١.

(٢) المرسوم الجمهوري المرقم ٤٦٣ في ٢٧/ ٧/١٩٨٧.

(٣) وزارة الداخلية، مديرية محافظة صلاح الدين، قسم التخطيط والمتابعة، قرار رقم (١٧٣) في ٩/ ٦/ ١٩٩١، بغداد، ١٩٩٧.

(٤) المرسوم الجمهوري المرقم ٣١٢ في ٢٩/ ٦/ ١٩٨٩.

السنة	مجموع سكان المحافظات	سكان الريف	نسبة سكان الريف من مجموع سكان المحافظات%
١٩٧٧	١٢٠٠٠٤٩٧	٤.٣٥٤.٤٤٣	٣٦.٢
١٩٨٧	١٦٣٣٥١٩٩	٤.٨٦٦.٢٣٠	٢٩.٧
١٩٩٧	٢٢٠.٤٦٢.٤٤	٦.٩٧٧.١٩٦	٣١.٦
٢٠٠٧	٢٩.٦٨٢.٠٨١	١٠.٥٣٤.٣٥٨	٣٥.٥

المصدر: ١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لمحافظات القطر لعام ١٩٧٧، جدول ٢٢، ص٧٥.

٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لعام ١٩٨٧ .

٣- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لمحافظات القطر عام ١٩٩٧، جدول ٢٢، ص٧٦.

٤- وزارة التخطيط والتعاون الاتحادي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء السكاني، تقديرات السكان عام ٢٠٠٥- ٢٠١٢

المبحث الرابع :مستقبل النمو السكاني وعلاقته بمستويات التنمية

إن السؤال الذي يطرح نفسه ويتطلب الإجابة عليه هو الى أي مدى ستمثل الزيادة السكانية مستقبلاً في العراق وآثاره على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وسيقتصر تحليلنا في هذا الجزء على الخدمات الصحية والتعلمية كمتغيرات اجتماعية لان تناولها جميعاً يتطلب سعة في البحث والوقت والذي لا يمكن فعله ومن خلال الجدول رقم (٥) الذي يوضح توزيع المؤسسات الصحية (المستشفيات) إذ يلاحظ تباين توزيعها اذ تمثل محافظة بغداد المرتبة الاولى في عدد المستشفيات البالغ ٧٨ مستشفى عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٥,٩٪ تأتي بعدها محافظة نينوى بعدد ١٨ مستشفى وبنسبة ٨,٢٪ ثم محافظة البصرة وبنسبة ٦,٩٪ وفي الجدول رقم (٥) يتضح باقي المحافظات ويوضح الجدول ايضاً يتباين توزيع المدارس الثانوية اذ تمثل محافظة بغداد المرتبة الاولى في عدد المدارس الثانوية البالغة ٧٩٩ مدرسة ثانوية بنسبة ١٨,٧٪ تأتي بعدها محافظة دهوك بنسبة ٧,٦٪ مدرسة ثم محافظة البصرة وبنسبة ٦,٧٪ من مجموعها في القطر .

جدول رقم(٥) التوزيع الجغرافي للمستشفيات والمدارس الثانوية وعدد السكان ومعدل النمو لعام ٢٠٠٧(*)

المحافظة	عدد المستشفيات %	عدد المدارس الثانوية %	عدد السكان	معدل النمو السكاني ١٩٩٧-٢٠٠٧

نينوى	١٨	٨,٢	٢٩٧	٦,٩	٢,٨١١,٠٩١	٣,١
التأميم	٨	٣,٦	١٨٦	٤,٣	٩٠٢,٠١٩	١,٧
ديالى	١٢	٥,٥	٢٨٧	٦,٧	١,٥٦٠,٦٢١	٣,١
الانبار	١٣	٥,٩	٢٧٤	٦,٤	١,٤٣١,٦٢١	٣,٤
بغداد	٧٨	٣٥,٩	٧٩٩	١٨,٧	٧,٠٨٣,٣٢٢	١,٣
بابل	١٠	٤,٦	١٩١	٤,٤	١,٦٥١,٥٦٥	٣,٨
كربلاء	٦	٢,٧	١١٠	٢,٥	٨٨٧,٨٥٨	٣,٥
واسط	١١	٥,٠٦	١٢٩	٣,٠٢	١,٠٦٤,٩٥٠	٣,٠
صلاح الدين	٩	٤,١	٢٦٩	٦,٣	١,٢٥٣,٥٢٢	٣,٧
النجف	٧	٣,٢	١٣٥	٣,١	١,٠٨١,٢٠٣	٣,٢
القادسية	٩	٤,١	١١٠	٢,٥	٩٩٠,٤٨٣	٢,٧
المثنى	٦	٢,٧	٦١	١,٤	٦١٤,٩٩٧	٢,٨
ذي قار	٨	٣,٦	٢٦٤	٦,١	١,٦١٦,٢٢٦	٣,٠
ميسان	٧	٣,٢	٨٢	١,٩	٨٢٤,١٤٧	٢,٥
البصرة	١٥	٦,٩	٣٢٠	٧,٥	١,٩١٢,٥٣٣	٢,٠٥
(**)السليمانية	–	–	١٧٠	٣,٩	١,٨٩٣,٥٣٣	٣,٢
اربيل	–	–	٢٥٨	٦,٠٤	١,٥٤٢,٤٢١	٣,٢
دهوك	–	–	٣٢٧	٧,٦	٥٠٥,٤٩١	٢,٢
المجموع	٢١٧	١٠٠	٤٢٦٩	١٠٠	٢٩,٦٨٢,٠٨١	٢,٩

المصدر :- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٤ ، جدول١٠/ ٣ص٢٠٣، جدول ١١/٩ص٢٢٥

(*) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقديرات سكان العراق عام ٢٠٠٥

(**) لا تتوفر بيانات عن المحافظات الثلاث (المستشفيات)

خريطة رقم(٢) التوزيع النسبي للمستشفيات والمدارس الثانوية في العراق لعام ٢٠٠٧

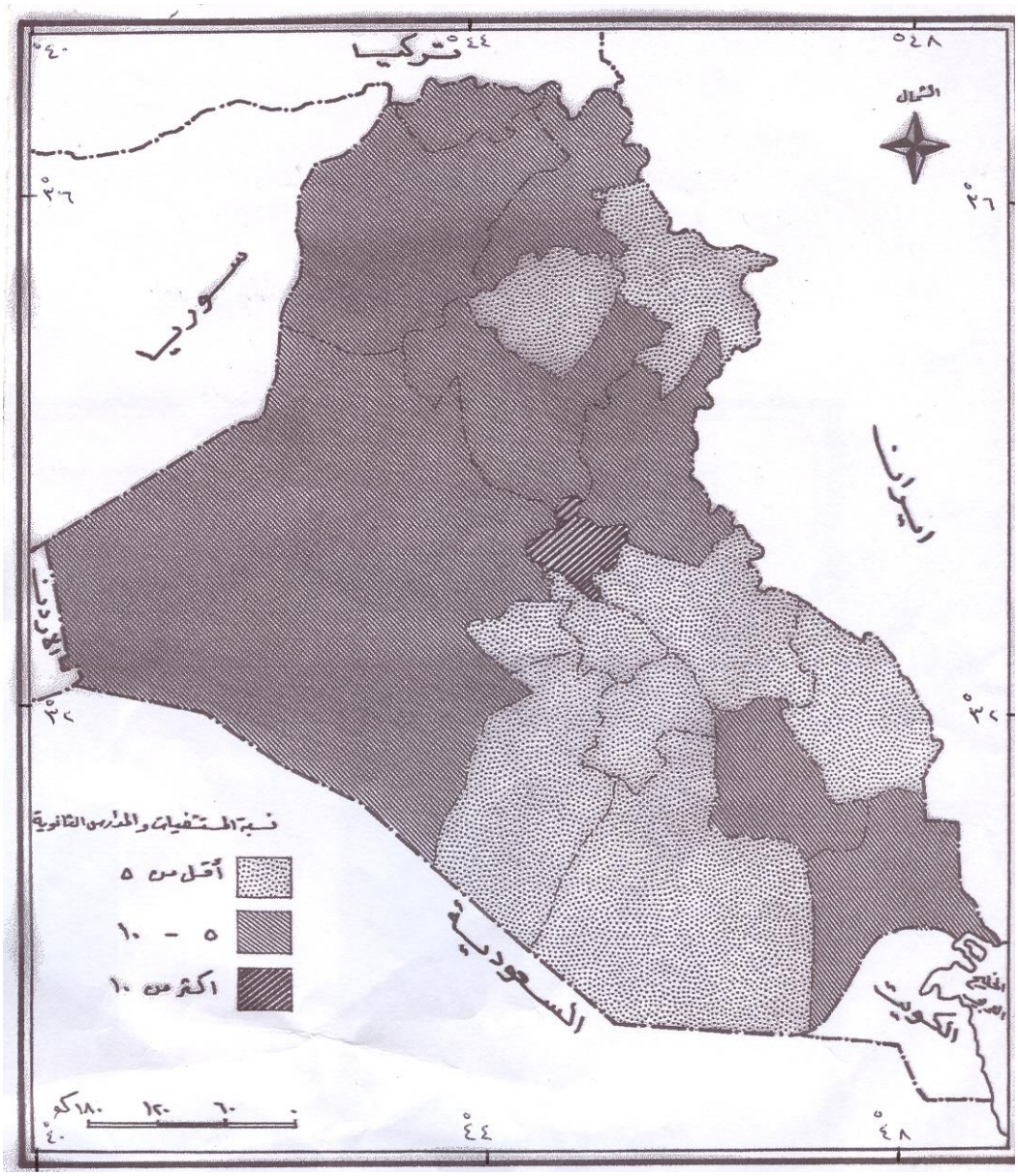

المصدر : جدول رقم (٥)

كما تتباين توزيع السكان أيضا تمثل بغداد كذلك المركز الأول في عدد السكان البالغ (٧,٠٨٣,٣٢٢) نسمة عام ٢٠٠٧ تأتي بعدها محافظة نينوى بعدد (٢,٨١١,٠٩١) نسمة .ومن الجدول السابق تتضح معدلات النمو السكاني إذ يرتفع في محافظة بابل الى مستوى ٣,٨٪ وتنخفض إلى ١,٧٪ في محافظة التأميم وفي الجدول رقم (٥) تتضح معدلات النمو السكاني للمدة ١٩٩٧- ٢٠٠٧ .ومن خلال الخريطة رقم (٢) نستطيع إيضاح آثار النمو السكاني في مستويات التنمية الاجتماعية المتمثلة بالمدارس الثانوية والمستشفيات التي لا يتناسب توزيعها مع أعداد السكان في كل محافظة وهذا يتطلب إعادة توزيعها بشكل يتناسب وأعداد السكان في المحافظات لتحقيق نوع من التوازن بين معدلات النمو السكاني ومستويات التنمية المختلفة .

الخلاصة :: وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١-الانخفاض التدريجي لمعدلات النمو السكاني في القطر خلال المدة ١٩٨٧-٢٠٠٧ اذ يتراوح بين (٣.١- ٢.٩٪) خلال المدة المشار إليها على التوالي.

٢-تباين معدل النمو السكاني على المستوى البيئي اذ شهد ارتفاعاً ملحوظاً لمعدل نمو السكان الحضر

الى ٤.٣٠٪ عام ١٩٨٧ والى ٣.٧٪ عام ١٩٩٧ والى ٣.٢٪ عام ٢٠٠٧.وانخفاضه في الريف للمدة المشار إليها من ١.٩ عام ١٩٨٧ والى ٢.٤ عام ٢٠٠٧ وهذا يعكس الهجرة المستمرة في الريف الى الحضر وعلاقة ذلك بالتأثير على مستويات التنمية.

٣-اتضح من خلال خطوات البحث أن عدد المحافظات التي زاد عدد سكانها عن مليون / نسمة بلغت ١٢ محافظة من أصل ١٨ محافظة وهذا ما يزيد من مشاكل التنمية الحضرية.

٤- اختلاف توزيع المستشفيات والمدارس الثانوية بين محافظات القطر وعلاقة ذلك باختلاف توزيع معدلات النمو السكاني وأعداد السكان في كل محافظة فقد احتلت محافظة بغداد المرتبة الأولى في أعداد المستشفيات والمدارس الثانوية وعلاقة ذلك بتباين مستويات التنمية .

٥-اختلاف تأثير العناصر المسببة للتحضر بين تأثير الهجرة الداخلية والدولية والقرارات الإدارية مما انعكس على مستويات التنمية الحضرية.

٦-تباين نسبة سكان الريف للمدة ١٩٧٧-٢٠٠٧ وأشارت إلى انخفاضها المستمر إذ بلغت ٣٥.٥٪ عام ٢٠٠٧ وهذا دليل على استمرار تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر وزيادة مشاكل التنمية الحضرية.

ولمعالجة ذلك ينبغي اتخاذ الخطوات الآتية:

١- زيادة وتأثر مستويات التنمية بشقيها الحضري والريفي لخلق حالة من الاستقرار السكاني والوظيفي المختلف.

٢- توفير متطلبات المحافظات المليونية من سكن مناسب وتعليم متطور وخدمات نوعية لتحقيق حالة في التوازن بين القطاعات المختلفة .

٣- تحقيق حالة التوازن بين معدلات النمو السكاني للحضر والريف لتخفيف تيارات الهجرة من الريف إلى الحضر .

٤- تحقيق تنمية شاملة للريف العراقي لخلق حالة من الاستقرار وعدم الانتقال .

٥- دعم اللامركزية من خلال تقسيم المحافظات المليونية الى مناطق إدارية وإعطاء صلاحيات اتخاذ القرار إلى الجهات الإدارية المشرفة على تلك المناطق .

٦- تحديد محاور التنمية في اتجاهات المدن الرئيسة وهذه المحاور عبارة عن مناطق حضرية على شكل محوري تتوسطها مراكز للأنشطة على امتداد الطرق الرئيسة القائمة .

٧- القدرة على استيعاب أعداد السكان للمحافظات التي ستصل الى المليون / نسمة والمحافظات المليونية على حد سواء حسب التوقعات السكانية من مختلف المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش

١- عباس فاضل السعدي ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد ، العدد ٥٢، ٢٠٠١، ص١٥٠.

٢- حسين جعاز ناصر، تحليل جغرافي لمستويات الخصوبة السكانية في محافظة النجف عام ١٩٩٧، مجلة آداب البصرة العدد ٤٨ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣١ .

٣- محمد علي مرزا ، النمو السكاني وتطور احجام المراكز الحضرية في الجماهرية الليبية ١٩٥٤- ١٩٩٦، مجلة الآداب / الصادرة من كلية الآداب / جامعة بغداد العدد ٥٥، ٢٠٠٤، ص٣٦٣.

٤- صالح علي الهذلول ، النمو السكاني بدول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٠٩، ٢٠٠٣ ،ص٥١.

٥- هاشم نعمة، هل من سياسة سكانية في العراق، شبكة الانترنيت، ٢٠٠٦.

٦- حسين جعاز ناصر ، التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط، اطروحة دكتوراه (غ.م) مقدمة الى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١٦٨.

٧- خليل إسماعيل محمد، الخصائص الديموغرافية لمدينة السليمانية، مجلة أبحاث صلاح الدين للعلوم الانسانية جامعة صلاح الدين مطبعة التعليم العالي، اربيل، العدد الأول، ١٩٨٩، ص١٩٥.

٨-رياض ابراهيم السعدي، الهجرة الداخلية للسكان في العراق ١٩٤٧ – ١٩٦٥، ساعدت جامعة بغداد على نشره، الطبعة الأولى ، مطبعة دار السلام ، بغداد، ١٩٧٦، ص ٧٨

٩-عباس فاضل السعدي، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق، مصدر سابق، ص١٦٣

٨- المرسوم الجمهوري المرقم ٣١٢ في ٢٩/ ٦/ ١٩٨٩.

٩- المرسوم الجمهوري المرقم ٣٢١ في ٦/١١/ ١٩٨٧ والمرسوم الجمهوري المرقم ٩١١.

١٠- هاشم نعمة الموسوي، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البيئة السكانية، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٠٧، ٢٠٢،٣٠٨، ص١٣٤، أمستردام.

١١- المصدر نفسه ، ١٣٦.

١٢- المرسوم الجمهوري المرقم ٣٢١ في ١٩٨٧/٦/١١ ، والمرسوم الجمهوري المرقم ٩١١

المصادر:

١- السعدي ، عباس فاضل ، واقع نمو السكان ومستقبله في العراق ، مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد ، العدد ٥٢، ٢٠٠١

٢- محمد، خليل اسماعيل ، الخصائص الديموغرافية لمدينة السليمانية، مجلة ابحاث صلاح الدين للعلوم الانسانية ، جامعة صلاح الدين ، مطبعة التعليم العالي ، اربيل ، العدد الاول ، ١٩٨٩.

٣- الموسوي ، هاشم نعمة ، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البيئة السكانية، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٠٧، ٣٠٨، أمستردام ، ٢٠٠٢.

٤- الموسوي ، هاشم نعمة ، هل من سياسة سكانية في العراق، شبكة الانترنيت، ٢٠٠٦.

٥-المرسوم الجمهوري المرقم ٣١٢ في ٢٩/ ٦/ ١٩٨٩.

٦-المرسوم الجمهوري المرقم ٣٢١ في ٦/١١/ ١٩٨٧ والمرسوم الجمهوري المرقم ٩١١.

٧- المرسوم الجمهوري المرقم ٤٦٣ في ٢٧/ ١٩٨٧/٧

٨- المرسوم الجمهوري المرقم ٩١١

٩- ناصر، حسين جعاز التحليل المكاني لحركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظات الفرات الأوسط، اطروحة دكتوراه (غ.م) مقدمة الى كلية الآداب/ جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص١٦٨

١٠- ناصر، حسين جعاز تحليل جغرافي لمستويات الخصوبة السكانية في محافظة النجف عام ١٩٩٧، مجلة آداب البصرة العدد ٤٨ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣ .

١١- وزارة الداخلية، مديرية محافظة صلاح الدين، قسم التخطيط والمتابعة، قرار رقم (١٧٣) في ٩/ ٦/ ١٩٩١، بغداد، ١٩٩٧.

١٢-الهذلول ، صالح علي ، النمو السكاني بدول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ١٠٩، ٢٠٠٣.

ملحق رقم (١) محافظات القطر التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون/ نسمة عام ٢٠٠٧

المحافظة	عدد السكان	%
نينوى	٢,٨١١,٠٩١	٩,٤
السليمانية	١,٨٩٣,٦١٧	٦,٣
اربيل	١,٥٤٢,٤٢١	٥,١
ديالى	١,٥٦٠,٦٢١	٥,٢
الانبار	١,٤٣١,٧١٧	٤,٨
بغداد	٧,٠٨٣,٣٢٢	٢٣,٢
بابل	١,٦٥١,٥٦٥	٥,٥
واسط	١,٠٦٤,٩٥٠	٣,٥
صلاح الدين	١,٢٥٣,٥٥٢	٤,١
النجف	**١,٠٨١,٢٠٣**	**٣,٦**
ذي قار	**١,٦١٦,٢٢٦**	**٥,٤**
البصرة	**١,٩١٢,٥٣٣**	**٦,٤**
القطر	**٢٩,٦٨٢,٠٨١**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الاحصاء السكاني، تقديرات سكان العراق لعام ٢٠٠٥.